

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر

* أ.د. زايري بلقاسم، جامعة وهران ، الجزائر.

**أ. عشار إيمان، جامعة وهران ، الجزائر.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة التضخم بالجزائر، من خلال دراسة تطورها والوقوف عند أسبابها وآثارها على الاقتصاد والمجتمع الجزائري، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تحولات هامة في البنية الاقتصادية والمالية وفي سياسته النقدية منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، كما ويهدف هذا البحث إلى التعرف على مشكل التضخم ومحاولة إيجاد الأسلوب الأنجح والفعال للحد منه، إذ قمنا بدراسة وتحليل أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى التأثير المباشر على حياة الأفراد العاديين، حيث يمس التضخم المواطن البسيط، المؤسسة الاقتصادية، وحتى الدولة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التغيير في مستوى الأسعار، الجزائر، جهاز الأسعار، القدرة الشرائية، الاستهلاك.

Abstract

Cette recherche vise à étudier le phénomène de l'inflation en Algérie à travers le suivi de son évolution, ses causes ainsi que ses effets sur l'économie et la société algérienne. L'économie algérienne a connu des changements importants dans la structure économique, financière et dans sa politique monétaire depuis la promulgation de la loi de la monnaie et du crédit en 1990. Cette recherche a pour objectif l'étude du phénomène de l'inflation. Par conséquent essayer de trouver un système adéquat, opportun et efficace afin de minimiser ses conséquences. Nous avons procédé à l'étude et à l'analyse des effets majeurs sur le plan économique et social, engendrés par les pressions inflationnistes sur l'économie algérienne, en plus de l'impact direct de l'inflation sur l'individu moyen, puisque l'inflation affecte non seulement le citoyen, l'entreprise économique ainsi que l'état.

Keywords: Inflation, Variation au niveau des prix, l'Algérie, Système des prix, le pouvoir d'achat, La consommation.

* zairi_belkacem@yahoo.fr

** zairi_belkacem@yahoo.fr

المقدمة

إن ظاهرة التضخم ليست وليدة العصر بل هي مسابرة لكافة الأنظمة الاقتصادية وهي مشكلة تشمل كل الدول المتقدمة والنامية، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فقد عانت البيئة الاقتصادية لكثير من الدول من مشكلة التضخم، هذه الظاهرة تعددت وتنوعت تفسيراتها وأسبابها وبالمقابل تعددت آثارها البالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد عرفت الجزائر اشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية، نتيجة ضخامة العوائد النفطية، والتي تظل معطلة، خصوصا في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية. فمنذ عام 2000 شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا فاق كل التوقعات مما ساهم في حدوث تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر.

والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى البنوك، وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر، تصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر هي المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي، فضلا عن مخاطر عودة الضغوط التضخمية، والتي تعود إلى وجود خلل هيكلي للاقتصاد.

وكنتيجة لآثار التضخم على مستوى الاقتصاد الوطني دفع المهتمين بالاقتصاد إلى دراسة هذه الظاهرة وتحديد مفهومها لمعرفة متى يمكن القول بأن هناك فجوة تضخمية تستدعي معالجتها. كما توفر النظرية الاقتصادية التوجيهات العامة والواضحة للكيفية الصحيحة في قياس العديد من الظواهر الاقتصادية، منها ظاهرة التضخم، فمثلا البحث في مصادر الاتجاهات التضخمية يمكن استخلاصها من التفاعلات المتبادلة للتغيرات التي تحدث في مستويات المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الاشكالية:

تتضح معالم الاشكالية الرئيسية لموضوع البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما هي الآثار التي تفرزها الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني؟
- وحتى تتمكن من الإحاطة بمعظم جوانب الموضوع نقسم الاشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية؟
- ما هو التضخم، وما هي الأسباب المنشأة لهذه الظاهرة بالجزائر؟
- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري؟ وما مدى مساهمته في توفير البيئة المناسبة للحد من الضغوط التضخمية؟
- وللإجابة على التساؤلات السابقة، تم تقسيم البحث إلى المحورين التاليين:
- تطور ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال دراسة استقرار الأسعار بالجزائر وأسباب ومصادر التضخم في البلاد.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر.

المبحث الأول: تطور ظاهرة التضخم في الجزائر

المحور الأول: استقرار الأسعار بالجزائر

واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة ضغوط تضخمية شديدة كما هو موضح في الجدول الموالي، حيث عبرت تذبذب معدلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسة عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى.

ومن الجدول الموالي يتضح أن التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها في ما يلي:

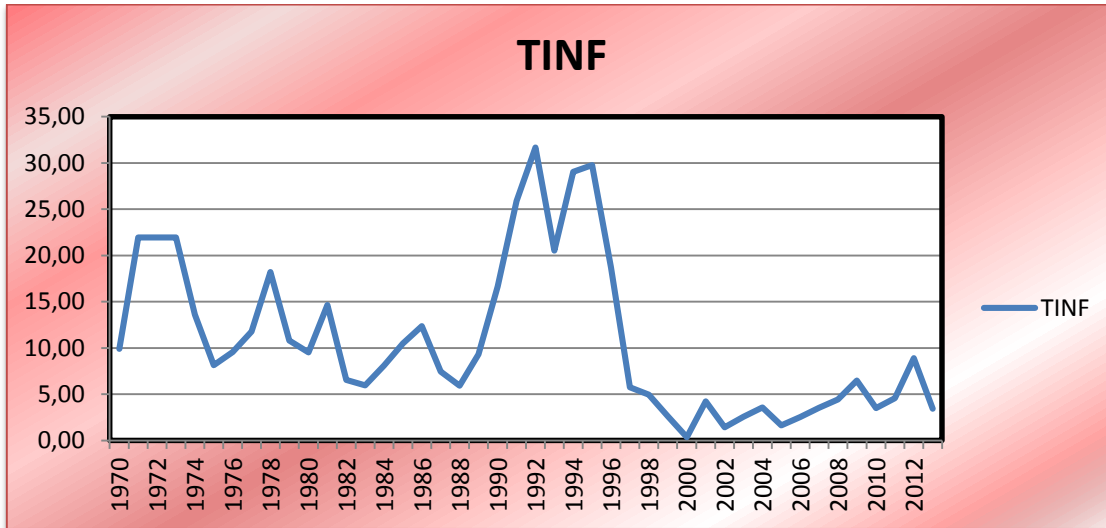
الجدول رقم 01: تطور معدلات التضخم في الفترة 1970-2011.

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1970	9.92	1981	14.65	1992	31.67	2003	2.58
1971	21.94	1982	6.54	1993	20.54	2004	3.57
1972	21.94	1983	5.97	1994	29.05	2005	1.64
1973	21.94	1984	8.12	1995	29.78	2006	2.53
1974	13.62	1985	10.48	1996	18.68	2007	3.52
1975	8.15	1986	12.37	1997	5.73	2008	4.44
1976	9.55	1987	7.44	1998	4.95	2009	6.47
1977	11.77	1988	5.91	1999	2.65	2010	3.49
1978	18.19	1989	9.30	2000	0.34	2011	4.58
1979	10.82	1990	16.65	2001	4.23	2012	8.89
1980	9.52	1991	25.89	2002	1.42	2013	3.44

المصدر:

Historical consumer Price Indices for Baseline countries/ Regions (in percent) 1969/2013, International Financial Statistics, International Monetary fund and ERS Baseline Regional Aggregations. Updated : 12/08/2013.
CPI Indices (2005=100).

شكل رقم 01: يوضح تطور معدلات التضخم في الفترة 1970-2011.



المصدر: من إعداد الباحث

الفترة الأولى من 1970-1976: حيث نلاحظ استقرارا نسبيا في المستوى العام للأسعار بالجزائر - فقد شهدت معدلات التضخم نموا بسيطا خلال هذه الفترة، وذلك استنادا إلى معدلات التضخم السنوية التي تظهر في الجدول أعلاه.

الفترة الثانية من 1977-1986: في هذه الفترة شهدت الجزائر تضخما سريعا باستثناء السنوات 1980، 1983 و1984 حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع أسعار البترول والتي أدت إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، مما أدى إلى زيادة الانفاق الحكومي، كما أن هذه الفترة شهدت اضطرابات سياسية كبيرة، مما جعل الانفاق على الوظائف التقليدية للدولة (الشرطة والأمن) يزداد، وبالتالي إذا كانت نسبة الزيادة في الطلب الكلي أكبر من معدل الزيادة في النمو، فقد أدى ذلك إلى الزيادة في الأسعار. كما شهدت هذه المرحلة عجز في ميزان المدفوعات، ومع اتباع نظام سعر صرف ثابت، والذي لا يسمح لسعر الصرف بالارتفاع، ومنه لا يسمح بتخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل تحسين هذا العجز، كذلك شهدت ميزانية الدولة عجزا كبيرا في هذه المرحلة أيضا كان كل من العجز في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة يمول بالقروض الأجنبية، حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات بعد الانحياز المفاجئ لأسعار البترول في عام 1986 حوالي 1159 مليون دولار أمريكي وأما في ميزانية الدولة بلغ حوالي 4,3 % من الناتج المحلي الخام،¹ مما فجر مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر بسبب التنافس على حصيلة النقد الأجنبي الضئيلة نسبيا لهذه الفترة من أجل الاستيراد، ودفع خدمات الدين.... إن هذه القروض الأجنبية تعتبر حقن للسيولة في الجزائر، ومن ثم تؤدي إلى زيادة العرض النقدي، الذي بدوره يؤدي إلى دفع الطلب الكلي إلى الارتفاع، وإذا حدث هذا في ظل إنتاجية منخفضة فسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

الفترة الثالثة من 1987-1990: شهدت هذه المرحلة تضخما منخفضا نسبيا، مع ارتفاع محسوس لها في آخر السنتين لهاته الفترة، نظرا للانخفاض المفاجئ في أسعار البترول لسنة 1986 تعرض الاقتصاد لموجة انكماشية.

كل المراحل السابقة الذكر تميزت فيها الجزائر بتضخم مكبوت، فالأرقام القياسية لم تأخذ بعين الاعتبار أسعار السوق الموازية، كما أن هذا النوع من التضخم لا يظهر في الارتفاع العام للأسعار، وإنما يظهر في طوابير الانتظار الطويلة أمام المحلات التجارية، للحصول على المواد الغذائية، والتي توزع بتحديد حد أعلى للكميات التي يمكن للمواطنين الحصول عليها، كما يظهر في حصص الاستيراد والدعم الذي كانت تقدمه الدولة الجزائرية للسلع الأساسية، فلو تركت الأمور لقوى الاقتصادية "قوى السوق" المتعلقة بالعرض والطلب لشهدت الجزائر ارتفاعا أكبر للأسعار في المراحل السابقة الذكر.

مما سبق يمكننا القول أن الأرقام القياسية للاستهلاك لم تعبر تعبيراً كبيراً عن القوى التضخمية في الاقتصاد الجزائري، نظرا لتدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار، وبذلك لم تتح العوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية، ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم المكبوت.

الفترة الرابعة من 1991 إلى 1996: حيث شهدت هذه الفترة تضخما سريعا أشد حدا من التضخم السريع الذي شهدته الفترة الممتدة من 1977 إلى 1986، فقد شهدت أعلى مستويات التضخم إذ بلغت عام 1992 أكثر من 31 %، ويمكن حصر الأسباب التي من الممكن أن تكون وراء هذا التضخم السريع:

بعد انخفاض أسعار البترول الذي شهدته الجزائر اضطرت إلى تقليص وارداتها وانفاقها الحكومي، لكن في نهاية الفترة الثالثة 1987-1990 نلاحظ تحسنا نسبيا في أسعار البترول، هذا ما أدى إلى تحسن في واردات الجزائر والانفاق العام في 1991 وبالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي يفوق معدل النمو - خاصة وأن الجزائر كانت تشهد توترات سياسية واقتصادية واضطرابات ومنه تعطل في الإنتاج (ركود في مستويات العرض) وعدم كفاءة معظم المؤسسات العمومية التي كانت تملك زمام معظم المجالات الاقتصادية، هذا ما نتج عنه معدلات تضخم مرتفعة.

وإزدادات مشكلة عجز الميزانية بسبب صعوبة الحصول على مزيد من القروض الأجنبية في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور للجزائر في هذه المرحلة: فاضطرت الجزائر إلى طبع النقود وبالتالي التوسع النقدي في 1992 و1993 لتغطية هذا العجز مما أدى إلى المساهمة في التضخم لسنة 1992 حيث بلغ معدل التضخم 31,67 %.

¹ World Bank, The democratic and popular republic of Algeria country economic memorandum : The transition to a Market Economic, Report N° : 12048-AI, 25 may 1994, table 1.3, 1.6, 1.7, page 6, 9, 10.

في عام 1994 قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40 % في مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما جعل أسعار الواردات ترتفع داخل الوطن، وفي المقابل انخفاض أسعار صادراتنا، فمن المفترض أن يؤدي هذا إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك من خلال تقليل من حجم الواردات، والتحفيز بزيادة الصادرات كونها ستصبح أرخص في الخارج فيزداد الطلب عليها، فتخفيض قيمة العملة المحلية يعمل على الرفع من أسعار الواردات، مما يسبب الحد والتقليل منها وزيادة إنتاج بدائل للواردات داخل البلد (سلع محلية). هذا ما يفترض أن يحدث، لكننا نعتقد ان سيناريو ارتفاع الأسعار بالجزائر مع تخفيض العملة له مسار آخر، فلم توجد للجزائر امكانية حقيقية في تلك الحقبة لإنتاج بدائل الواردات، فتخفيض قيمة العملة انعكس بارتفاع أسعار الواردات، في المقابل لم تتمكن الجزائر من انتاجها محليا أيضا يستحيل عليها الاستغناء عنها باعتبار معظمها إما سلع استهلاكية أو إنتاجية ضرورية.

فعدم امكانية الاستغناء عنها وعدم امكانية انتاجها داخل البلاد، أدى إلى ارتفاع أسعارها مباشرة في أسواق الجزائر، أيضا تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي. هي الأخرى تبرر جزء من الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم السنوية لسنتي 1994 و 1995.

لكن قد يطرح تساؤل حول سبب تحسن ميزان المدفوعات وبداية تسجيله لفائض مهم بداية من 1994 إن لم يكن لتخفيض العملة فما هو السبب. الجواب هو أنه في هذه السنة خضعت الجزائر لإعادة جدولة ديونها وحصلت على شروط تسديد أحسن وتمديد مع حصولها كذلك على قرض مهم من قبل صندوق النقد الدولي (FMI)، فزاد هذا من حصيلتها من الاحتياطات الدولية، كما أن خدمات القروض بالنسبة لصادرات السلع تقلصت هذا ما خفف من العبء على ميزان المدفوعات. ومن شروط إعادة الجدولة في نادي باريس ونادي لندن، والحصول على القرض من FMI هو خضوع الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي، والذي يقتضي من تنفيذه تحقيق جملة من الأهداف وتمثل هذه الأخيرة في: إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، احتواء وتيرة التضخم، تحرير التجارة الخارجية، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسة نقدية صارمة.

ولقد بلغ اجمالي السلع والمنتجات التي تم تحرير أسعارها أثناء تطبيق البرنامج 1994-1995 حوالي 78 % من اجمالي السلع والمنتجات التي تدخل في سلة المستهلك، مما يفسر سبب آخر للارتفاع الكبير لمعدلات التضخم السنوية المحسوبة بناء على الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية لسنتي 1994 و 1995. كما تقلص معدل النمو السنوي للكتلة النقدية حيث بلغ 10,49 % لسنة 1995 بعدما كان يتراوح في حدود 15 % و 21 % من 1991 إلى 1994³، وهذا ما يؤكد توجه برنامج الإصلاح ل FMI نحو هدفه فيما يخص تقليص الكتلة النقدية واحتواء التضخم، بحيث انخفاض معدل التضخم السنوي انخفضا محسوسا سنة 1996 حيث وصل إلى 18,6 %، كما نلاحظ تسجيل فائض في ميزانية الدولة في آخر سنتين لهذه الفترة خصوصا مع بدأ برنامج الخصخصة لأول مرة من أجل التخلص من أعباء المؤسسات العمومية التي أرهقت ميزانية الدولة.

الفترة الخامسة من 1996 إلى 2010:

خلال هذه الفترة تراجع معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من عام 1996 وقد بلغ معدل التضخم 18,68 % فراح يتراجع بصورة متواصلة ليصل إلى معدل 2,65 % سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسع النقدي.

² خالد الهادي، المرأة الكاشفة ل صندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 209.

³ World Bank, The democratic and popular republic of Algeria country economic memorandum : The transition to a Market Economic, Report N° : 12048-AI, 25 may 1994, table 1.3, 1.6, 1.7, page 6, 9, 10.

- برنامج الاصلاحات الاقتصادية وذلك تطبيقا للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي والذي كان سنة 1996.
 - سياسة الأجور التي لعبت دورا أساسيا في خفض معدلات التضخم.
 - وضع بنك الجزائر لأنظمة احترازية جديدة للحد من تركيز المخاطر ووضع قواعد واضحة لتضيق القروض وتحديد مخصصاتها الاحتياطية.
 - تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت خلال السنة أكبر معدل لها (32%).
- خلال الفترة 2004-2000: استمر التضخم في الانخفاض إذ قدرت نسبته سنة 2000 ب 0,34% مقابل 2,65% سنة 1999 وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية وحتى وأن كان يجب بذل المزيد من الجهود حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم.
- لكن هذه النسبة للتضخم لم تستمر سرعان ما ارتفعت إلى معدل 4,23% سنة 2001، وكان ذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية فالمجموع النقدي (M_2) عرف نموا بنسبة 22,30 بالمئة جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق اطار برنامج الانعاش الاقتصادي، وارتفاع الأجور، وزيادة على ذلك تم ضخ مبالغ معتبرة من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها وإعادة رسميتها، ثم تراجع معدل التضخم من جديد ليقتصر على معدل 1,42% سنة 2002 نتيجة انخفاض معدل نمو (M_2) إلى 17,30% خلال هذه السنة⁴، لكن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر رفع معدل التضخم ليصل إلى 2,58% سنة 2003. وقد انتهجت السلطة النقدية سياسة حازمة لمراقبة ومحاربة التضخم، ورغم هذه السياسة فقد عاود الارتفاع وذلك في سنة 2004 حيث بلغ 3,57% نتيجة ارتفاع نفقات الدولة، في اطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لكن تلك السياسة الحازمة لمحاربة التضخم كانت مجدية في عامي 2005 و2006 حيث انخفض التضخم إلى 1,64% و2,53% على التوالي، لكن ما لبثت أن استقرت الأسعار حتى ارتفعت في 2007 ليصل معدل التضخم 3,52% نتيجة لسببين دفعا بالأسعار بالزيادة، السبب الأول هو زيادة أسعار المواد الغذائية وخصوصا الزراعية منها نظرا لانخفاض الإنتاج الفلاحي في ذلك العام، والثاني هو بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة لارتفاع الأسعار عالميا في ذلك العام.
- هذه الظاهرة خلال هذه الفترة نجمت عن مزيج من ثلاثة عوامل رئيسية، وهي الزيادة في المعروض النقدي حيث ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24,17 بالمئة مقارنة ب 18,60 بالمئة سجلت سنة 2006⁵، ارتفاع الأجور دون أن يقابله زيادة في الإنتاجية والتضخم المستورد نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وهذا في ظل تأثير ارتفاع قيمة اليورو. علما أن 60% من وارداتنا تتم بهذه العملة على أساس أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر⁶. إذ تعتبر التجارة الخارجية منبعاً أساسياً من منابع التضخم، حيث يتسرب عبر قنواتها إلى داخل الوطن⁷.
- ان ظاهرة التضخم، واقع لا يمكن إنكاره ودائم: فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2007 نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، فالأسعار في اقتصاد السوق، هي مؤشرات أساسية لاتخاذ القرار الأمثل لمختلف الأعوان الاقتصاديين.
- إلا أن معدل التضخم ارتفع مرة أخرى في عام 2008 حيث وصل المعدل إلى 4,44% و6,47% في سنة 2009 لنفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه في سنة 2007 بالإضافة إلى أن الجزائر لم تتأثر بأزمة 2008 مباشرة إلا بعد مرور وقت معين ذلك أنها

⁴ Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2002.

⁵ Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2006, P 95.

⁶ بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 2008/41، ص 33.

⁷ Mourad Benachenhou, Planification et développement en Algérie : OPU, Alger, 1982, p 12.

غير منفتحة كليا على العالم الخارجي فهي لا تملك سوق مالي. فقد انعكس التضخم في الجزائر على أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية مما أدى إلى ارتفاعها.

ويمكن حصر الجوانب التي أثرت فيها الأزمة المالية على الجزائر فيما يلي:

• من خلال قطاع المحروقات:

يمثل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل الوطني، فالصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي حوالي 98 بالمائة من اجمالي قيمة الصادرات.

إن انخفاض أسعار البترول من 147 دولارا للبرميل في شهر فيفري 2008 إلى 33,87 دولارا للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة، أي بانخفاض نسبته 334 في المائة، مما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد أثر على وضع الموازنات العامة القادمة، وعلى معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن تدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية والتي يعتمد عليها كليا في تمويل مشاريع البنية التحتية وبرامج التنمية المختلفة.⁸

• من خلال احتياطات الصرف وتدهور قيمة الدولار:

إن واردات الجزائر تتم بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بينما التصدير يتم بالدولار الذي يفقد قيمته بوتيرة متسارعة، مما تسبب في تراجع مداخيل الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة.⁹

كما أن التراجع الحاد في أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز من شأنه أن يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أما بخصوص تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري فإن ذلك مرتبط خاصة بسعر المحروقات والمواد الغذائية والتجهيزات المختلفة المستوردة.

إن ارتفاع معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر ب 6,47 % يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة.¹⁰

ثم تراجع معدل التضخم بعد ذلك إلى معدل 3,49 % في سنة 2010 نتيجة انخفاض نسي في أسعار المنتجات الطازجة. ليرتفع معدل التضخم في الجزائر إلى 4,58 % عام 2011 مقارنة بعام 2010، حيث كانت نسبته 3,49 % تم تسجيلها، وفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية (المكتب الوطني للإحصاءات).

هذه الزيادة وفقا لمكتب الإحصاء ناجمة عن عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي:

⁸ كمال بن موسى وعبد الرحمان بن ساعد، الأزمة العالمية الراهنة وتداعيتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الإحصاء التطبيقي، العدد 2011/15، L'ENSSEA، ص 89.

⁹ مبتول عبد الرحمن، استمرار الأزمة المالية العالمية سيلحق أضرارا بالاقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الشروق اليومي حول "الأزمة المالية العالمية"، 5 أكتوبر 2008، تاريخ الاطلاع: 2014/06/28 على الموقع:

<Http://www.echoroukoutline.com/ara/economie/26871.html>

¹⁰ رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء ربيع 2013، ص 205.

- الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية حيث قدرت ب(4.22٪) بما في ذلك 4.56٪ للأسعار المنتجة الزراعية الطازجة و3.94٪ للأغذية الصناعية. بالإضافة الى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة حيث ارتفع من 4.04٪ في 2010 إلى 5,51 % في عام 2011، في حين تطورت أسعار الخدمات حيث بلغت 3.28٪.¹¹

نمو المعروض من النقود: فقد أكدت الدراسات التي أجريت من قبل بنك الجزائر على أن المحدد الاساسي للتضخم في عام 2011 يتمثل في المساهمة القوية للتوسع في المجمع النقدي والذي يقاس ب M2 (باستثناء الودائع بالعملات الأجنبية والودائع على قطاع النفط والغاز). حيث أن 63٪ من التضخم تفسر من خلال هذا العامل. ففي الكثير من الحالات تكون النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، وهذا ما أشار إليه Berger Pierre عندما قال:¹² "النقود للاقتصاد مثل الأكسجين للحياة تقوم بحرق البيئة الاقتصادية إذا وجدت بإفراط". كما أن عملية الإصدار النقدي تمثل دينا على الاقتصاد الوطني، لأن وحدة النقد الجديدة هذه تعبر عن قوة شرائية، تفقد قيمتها إن لم تجد سلعا أو خدمات يطرحها الإنتاج الوطني، وبذلك وهي تمثل دينا ينبغي الوفاء به من خلال دعم القدرة الإنتاجية للمجتمع قبل التفكير في أمر تغذية الدورة النقدية فيه بأي إصدار نقدي جديد، وإلا تحقق الاتجاه العكسي، وهذا يعرض الاقتصاد لخطر التضخم.¹³

- زيادة كبيرة في الأجور، وبالتالي زيادة معتبرة في الطلب، بالإضافة إلى حدوث ارتفاع ملحوظ في حجم التكاليف الإنتاجية في ظل انخفاض إنتاجية العامل.

- إن مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية عالية ومنه استيراد التضخم وبمعدلات مرتفعة من الدول الموردة.
- التحركات في سعر الصرف الفعلي الاسمي مسؤولة عن 7٪ من الارتفاع في الأسعار، والتضخم المستورد ساهم ب 21٪، وأخيرا ساهم ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة ب 9٪ من إجمالي التضخم.¹⁴

بلغ معدل التضخم خلال الألفية الثانية الذروة سنة 2012 ب 8,89 %، على الرغم من التباطؤ في معدلات النمو النقدي، فالمجمع النقدي سنة 2012 تطور فقط ب 10,92 %، في حين عرف تطور وزيادة مقدارها 19,91 % سنة 2011.¹⁵ فقد ساهم أثر الزيادات الكبيرة في الدخل الموظف على الطلب المحلي في تحديد التضخم. حيث أن الزيادات الكبيرة في أجور الموظفين تمتد إلى المؤسسات العامة، وسيرافق ذلك مزيد من الارتفاع في الحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية عام 2012. إذ وتنعكس هذه الإيرادات الإضافية بالكامل من خلال الطلب الإضافي على السلع والخدمات المحلية، وهذا سوف يكثف من الضغوط التضخمية.

وعلى الرغم من التباطؤ في وتيرة التوسع في عرض النقود في عام 2012 مقارنة بالعام السابق الذي عرف بالنمو القوي للإنفاق في الميزانية العامة، بما في ذلك تكاليف الموظفين والتحويلات، إلا أن عام 2012 بلغ "الذروة" خلال الألفية الثانية ب 8.89٪، فظاهرة التضخم خلال عام 2012 يعود أساسا لأسباب ذاتية داخلية تمثلت في توفر عددا محدود جدا من المنتجات الطازجة (لحوم الضأن، ...) الذين سجلوا زيادة حادة ومفاجئة في الأسعار خلال شهر جانفي 2012. بالإضافة إلى ارتفاع أجور الوظيف العمومي فالأجر هو بمثابة سعر.¹⁶

¹¹ Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2011, Mai 2012, P 41.

¹² Berger Pierre, la Monnaie et ses mécanisme (Alger : Edition Bouchene, 1993), p 108.

¹³ دانان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 2012/18، L'ENSSEA، ص 125.

¹⁴ Banque d'Algérie, Rapport 2011 Evolution économique et monétaire en Algérie, Maie 2012, page 32.

¹⁵ Banque d'Algérie, Rapport 2012 Evolution économique et monétaire en Algérie, page 130.

¹⁶ Banque d'Algérie, Rapport 2012 Evolution économique et monétaire en Algérie, page 149.

ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في 2012 أي المعدل الأكثر ارتفاعا خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة، أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية، وهي استرجاع السيولة لسته أشهر بمعدل فائدة قدره 1,5%.

كما يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص أكبر للسيولة المستقرة للبنوك، ومن تم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي. فقد كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013، حيث تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2542,49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 2865,94 مليار دينار في نهاية مارس 2013 و 2876,26 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012. وبالتالي، فإنّه في ظرف يتميز بتقليص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية، كما سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص حصة معتبرة منه 1350 مليار دينار ونتيجة لذلك، فقد انخفض لجوء البنوك إلى تسهيلة الودائع لمدة 24 ساعة، أي بواقع 163,98 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 838,08 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012، من جهة أخرى وفي إطار الاحتياطات الإجبارية، زادت البنوك من موجوداتها في حساباتها لدى بنك الجزائر. علاوة على ذلك، استؤنفت القروض والإقتراضات البنينة للبنوك في شهري ماي وجوان 2013 في السوق النقدية ما بين البنوك، بمعدلات فائدة مكونة في هذه السوق تقارب 2%، مما أحدث انخفاضا في معدل التضخم الذي ظهر في بداية هذه السنة 2013، هذا ويعمل الانخفاض المحسوس للأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية الأساسية على تدعيم هذا التراجع. إن كل من الاعتدال في التسديدات بموجب ميزانية الدولة، في ظرف يتميز بالتراجع النقدي، ومواصلة العمل على ضبط وتنظيم الأسواق ساهما في تراجع التضخم لسنة 2013.¹⁷ ولقد شهدت هذه الفترة تضخما منخفضا نسبيا، هذا ما يدل على أن برامج الإصلاح المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر في مقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية كانت لها آثار ايجابية على مسار النمو بها، بالإضافة إلى تحسن كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

تجدر الإشارة إلى أن التضخم خلال هذه الفترة كان تضخما ظاهرا ويرجع ذلك إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموعة السلع والخدمات وبالتالي الغاء الرقابة على معظم أسعار السلع الاستهلاكية.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر

يترتب على التضخم آثارا اقتصادية واجتماعية سلبية في حالات متعددة، تتعلق درجتها إلى حد كبير بمدى توقع حصول هذه الظاهرة مسبقا، حيث أن مختلف هذه الآثار تنعكس على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية منها:

1. اضعاف الثقة في العملة، وهذا راجع إلى التدهور المستمر في قيمة العملة.
2. إحداث عجز في ميزان المدفوعات، بسبب ارتفاع أسعار الصادرات وبالتالي انخفاض حصيلتها، في المقابل زيادة الطلب على الواردات، لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد أن منتجاتها تفقد قدرتها على المنافسة وبذلك تقل صادراتها.¹⁸
3. التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التدمير الاجتماعي، تهدد بدرجة كبيرة الاستقرار السياسي اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

¹⁷ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 23-25.

¹⁸ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الاسكندرية، الدار الجامعية، 1990، ص 93.

4. اتجاه عملية الإنتاج إلى السلع التي ترتفع أسعارها، وبالتالي توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي قد لا تفيد عملية التنمية.

5. يلحق الضرر بالدائنين، حيث أنهم يقومون باسترداد ديونهم بقيمة حقيقية أقل.

6. الحاق ظلم اجتماعي بأصحاب الدخول الثابتة وحملة الأصول كالسندات والأسهم، وذلك بسبب ثبات القيمة الاسمية لهذه الدخول، وانخفاض القوة الشرائية لها.

وعلى الرغم من كل العناصر السلبية وغيرها، إلا أن التضخم قد يعود بالنفع على بعض الفئات من المجتمع كالمدينين، وأصحاب المداخيل المتغيرة كالمنتجين والتجار. كما قد يعالج التضخم شيء من مشكل البطالة إذا كان يعمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل. وفيما يلي سنتناول الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر جراء هذه الظاهرة.

1- آثار ظاهرة التضخم على الاقتصاد الوطني

ويمكن تحليل هذه الآثار السلبية:

1-1 أثر التضخم على الاستهلاك العائلي:

عرفت الفترات التضخمية تدهورا ملحوظا في نصيب الفرد الجزائري من مستوى الاستهلاك الحقيقي.

2-1 أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية:

أدى التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلة المخاطرة، مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، بناء المنازل الفاخرة....

3-1 أثر التضخم على الادخار:

نظرا لمحدودية السلع الاستهلاكية، التي صاحبت الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت العديد من الأسر إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذا ما أدى إلى تفاقم وضع الأسعار. في المقابل اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع - بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية - إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن الساحلية. مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات.

والجدول التالي يبين لنا تطور مستوى الدخل المتاح والاستهلاك والادخار في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم 02: تطور مستوى الدخل المتاح والاستهلاك والادخار في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

الوحدة: مليار دينار جزائري

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1810.5	1661.2	1490.7	1297.3	1093.8	850.3	712.4	603.3	430.6	328.1	الدخل المتاح
1661.0	1546.0	1417.4	1331.9	1100.9	843.3	644.4	547.0	410.2	320.4	الاستهلاك
149.6	115.2	73.2	-34.6	-7.1	7.1	68	56.3	20.4	7.7	الادخار
2.65	4.95	5.73	18.68	29.78	29.05	20.54	31.67	25.89	16.65	معدل التضخم %

المصدر: بنك الجزائر.

معدل التضخم: IFS, International Monetary fund and ERS Baseline Regional Aggregations.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن الأسر الجزائرية تخصص نسبة عالية من دخلها المتاح للجانب الاستهلاكي، بينما لا يحظى الادخار إلا على نسبة ضئيلة جدا من الدخل المتاح، فمثلا في سنة 1990 قدر الدخل المتاح في الجزائر ب 328.1 مليار دينار، 97.65 % منه خصص للاستهلاك بينما الادخار لم يحظى سوى على نسبة ضعيفة جدا تقدر ب 2.35 % فقط. وفي هذا الصدد نلاحظ أن سنتي 1994، 1995 عرفت معدل تضخم مرتفع قدر ب 29,05 %، 29,78 % على الترتيب، وهي نسب مرتفعة جدا أثرت سلبا على مدخرات الأفراد وكان هذا نتيجة لتحرير الأسعار المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي. كما يتضح من خلال معطيات الجدول أن الادخار كان سالبا بمقدار 7.1 مليار دينار و 34.6 مليار دينار سنتي 1995 و 1996 على الترتيب، وهو ما يعني أن العائلات قامت باستنفاد مدخراتها السابقة في سبيل المحافظة على مستوى المعيشة السابقة وكون أن استهلاكها يفوق مستوى دخولها المتاحة.

ومنه يمكن القول أنه نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، تدهورت القوة الشرائية وأهملت قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مدخرات نقدية أو مالية.

4-1 أثر التضخم على الاستثمار:

تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد حقيقية موجبة وعلاقات صناعية جيدة وأسعار صرف مستقرة، ويعتبر المستثمر الأجنبي معدل التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق، فعندما تزيد معدلات التضخم أو يتذبذب سعر صرف العملة المحلية ينعكس ذلك سلبا على المناخ الاستثماري وعلى القرارات الاستثمارية.

إذ يخلق ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية ويؤدي إلى نتائج سلبية على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فمن المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي، ولارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري وتشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتعد عن الأنشطة طويلة الأجل، وفي هذا الصدد أوضح كل من "Fery, Schneider" (1985) في دراسة لهما عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة لذلك فهو يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

كما أن مردودية الاستثمار تزداد في فترات التضخم، بل تزداد بسرعة وبمعدلات أكبر في قطاعات دون قطاعات أخرى، حيث تحقق أرباح ضخمة في هذه القطاعات دون القطاعات الأخرى، فهو يؤثر سلبا على النشاطات ذات المردودية الضعيفة (لكنها ضرورية)، في حين يشجع النشاطات ذات المردودية العالية (ليس لها أهمية اجتماعية).¹⁹

أيضا ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وهو ما يدفع بالمستثمرين إلى المطالبة برفع معدلات العائد الاسمية لتغطي التآكل الذي أحدثه التضخم في قيمتها. وهذا عادة ما يكون مستحيل في حال الأوراق المالية ذات العائد الثابت، وبالتالي فإن أحسن أسلوب للاحتياط ضد التضخم هو الاستثمار في الأسهم العادية (لا يجب إغفال أثر كل من السياستين النقدية والمالية في هذه الحالة).²⁰

¹⁹ Bali hamid, inflation et mal-développement en Algérie. OPU, 1993, p 202.

²⁰ Vialles, Radolphe, Savoir investir en bourse avec internet, 2^{ème} édition, Vuibert, Paris, 2005, P 101-102.

ومنه فإن معدلات التضخم المرتفعة سوف تفقد الثقة في قيمة النقد الأجنبي وتحقق مناخ مريب للاستثمار ذي المردود المؤجل، بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المردود المباشر و الأكيد، ويعكس هذا التوجه بشكل واضح تصريحات الاستثمارات في نهاية 1997 حيث تشير إلى أنه من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم والترقية والبالغة 592 8 مشروع، بينما القطاع الصناعي احتل المرتبة الأولى بواقع (APSI) الاستثمارات 50 % من إجمالي الاستثمارات في حين نجد أن الاستثمارات في القطاع الزراعي لم تسجل سوى نسبة 2 % من إجمالي الاستثمارات.

ويبين لنا الجدول التالي توزيع الاستثمارات حسب القطاعات في الجزائر لسنة 1997.

الجدول رقم 03: توزيع الاستثمارات حسب القطاعات في الجزائر لسنة 1997.

القطاعات	عدد المشاريع	مبلغ الاستثمارات	نسبة إلى إجمالي الاستثمارات
الصناعة	3729	470	50
البناء والأشغال العمومية	1670	168	18
الزراعة والصيد	193	21	2
النقل	1515	102	11
السياحة	442	95	10
الصحة	195	11	1
التجارة	92	5	-
خدمات أخرى	756	75	8
المجموع	8592	947	100

المصدر: الوزارة المالية

ومن خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للاستثمار في قطاع النقل المقدر ب 102 مليار دينار يفوق بحوالي 05 مرات مبلغ الاستثمار في القطاع الزراعي والبالغ 21 مليار دينار، ويرجع هذا التباين إلى الإقبال الكبير للأفراد للاستثمار في قطاع النقل نظرا للربح السريع في هذا القطاع من جهة، وصعوبة وعدم توفير الإمكانيات في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي من جهة أخرى.

2- آثار التضخم على الرفاهية الاجتماعية:

إن تسليط الضوء من طرف الخبراء على ظاهرة التضخم لا يرجع فقط إلى الآثار السابقة التي يلحقها على الاقتصاد الوطني، وإنما أيضا على الجانب الاجتماعي الذي يلحقه من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، لصالح أصحاب الدخل غير الثابتة على حساب الفئات الاجتماعية محدودة الدخل.

1-2 التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع:

تعتبر عملية تحديد الأجر من بين الاشكاليات الرئيسية التي عانت منها الجزائر والذي لم يحسم أمرها بعد، رغم المراحل التي مر بها، إذ نرى أنه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي و بروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية.²¹

²¹ مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 06.

فبعدها تضاعف مؤشر الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1988م-1996م بأكثر من خمس مرات فقدت الأجور ما بين 1990-1996م ما يزيد عن 30 % من قوتها الشرائية وحدث انخفاض قوي في القوة الشرائية للأجور مسجلة تطورا سلبا خلال السنوات (1994، 1995، 1996، 1997) بنسب قدرها - 10 %، - 7 %، - 3,5 % و- 0,5 % على التوالي. هذا ما يمثل تدهورا في القوة الشرائية للأجور خلال هذه الأربع سنوات فقط بنسبة قدرها 21 % وهي نسبة مهمة جدا.²²

في المقابل نجد أن الدخل الناتجة عن مصادر أخرى غير الأجور، كتلك المحصلة من الممتلكات قد عرفت بعض التحسن بالقيم الحقيقية وشهدت نموا بنسب قدرها 2,2 %، 5 %، 6 %، و5,3 % سنوات 1994، 1995، 1996، 1997 على التوالي، وهي معدلات مرتفعة وبعيدة كثيرا عن تلك التي حدثت في مستوى نمو الأجور خلال نفس الفترة، هذا ما يوضح التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين الفئات المختلفة للمجتمع الجزائري كنتيجة لارتفاع الأسعار.

2-2 ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين الطبقات الاجتماعية الجزائرية:

ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي ولدته الضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة، من خلال بروز فئات وأفراد يزدادون ثراء وآخرين يزدادون سوءا.²³ كما أن عملية تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع الدعم عام 1996، انعكس سلبا على القدرة الشرائية لأغلبية المواطنين، نتيجة انخفاض مستوى الأجور الحقيقية وبشكل ملحوظ خلال الفترة 94-97، مما ساهم إلى حد ما في اتساع رقعة دائرة الفقر. وقد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في جويلية 1999، أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي 6000 دج آنذاك.

2-3 هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج:

إن عدم ملائمة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في النصف الأول من العقد الأخير للقرن الماضي، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث أن العديد من الباحثين والأساتذة امتنعوا عن العودة إلى الجزائر نتيجة توفر مستويات مغرية من الرواتب. ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات بل شملت أغلب قطاعات الوظائف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بمجاجاتها لهذه الإطارات.

وفي تقرير للأمم المتحدة لعام 2007 جاء ترتيب الدول العربية من حيث هجرة الشهادات الجامعية إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والذي ناهز عددهم المليون مهاجر سنة 2000، حيث بلغت النسبة المئوية للمهاجرين الجزائريين الحاملين للشهادات الجامعية 15 % محتلة بذلك المرتبة الثانية.

2-4 تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات:

إن من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية وما صاحبها من إعادة توزيع غير عادل للدخل، وتدهور في مستوى المجتمع وخاصة لدى الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية، مثل الرشوة والفساد الإداري وكل صور البيروقراطية والمحسوبية، إذ

²² Bouzidi Abdelmajid, les années 90 de l'économie algérienne, EWAGE Edition, Alger, 1995.

²³ Bali Hamid, op-cit, p 197.

عمت هذه التصرفات كل الإدارات في كل القطاعات، وخاصة العمومية منها، وأصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخل الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية، كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني.

2-5 إعادة التوزيع الحقيقي بين الدائنين والمدينين:

على أن الدائنون هم أول من يتضررون من انخفاض قيمة النقود، بحيث تسترجع لهم أموالهم بقوة شرائية أقل من التي منحوها، إذن يكون من المنطقي هنا أن المدينين هم المستفيدون في هذه الحالة.²⁴

3- أثر التضخم على التجارة الخارجية:

3-1 أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، إذ يحدث عجزا وذلك بزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يقابلها زيادة كافية في الإنتاج المحلي، وعليه فإن الكميات التي كانت ستصدر فإنها تستهلك محليا، وبالتالي زيادة الواردات من جهة، ونقص الصادرات من جهة أخرى، هذا ما يؤدي إلى تفاقم واستمرار العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي به علة التضخم، خصوصا وأن الخلل الهيكلي للنتائج الوطني الاجمالي مازال مستمر وذلك بتهميش كل من قطاع الزراعة والصناعة في تكوين الدخل الوطني والاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الغذائية والصناعية للاقتصاد، وهذا موضح من خلال الجدولين المواليين:

جدول رقم 04: الميزان التجاري للسلع الغذائية والصناعية (مليون دولار)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
-5399	-7273	-4568	-3499	-3307	-3319	-2469	-2537	-2316	-2326	المواد الغذائية
-9184	-8668	-6038	-3872	-3364	-2990	-2373	-1783	-1334	-1243	المواد النصف مصنعة
-14099	-12277	-9315	-7971	-7913	-6631	-4625	-4096	-2351	-2729	التجهيزات الصناعية
7780	40600	34240	34060	26470	14270	11400	6700	9610	1230	الميزان التجاري الكلي

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2004، 2009، 2008.

جدول رقم 05: مساهمة الصناعة والفلاحة في الناتج الداخلي الخام (%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
31,5	45,3	43,5	45,6	44,3	37,7	35,6	32,7	33,9	39,4	المحروقات
5,3	4,7	5,1	5,2	5,6	6,4	6,8	7,5	7,3	8,4	الصناعة
9,3	6,4	7,5	7,5	7,7	9,4	9,8	9,2	9,7	7,2	الفلاحة

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للسنوات: 2004، 2008، 2009.

²⁴ Michel Bialés, Jean-Louis Rivaud, l'essentiel sur l'économie, BERTI Edition 4^{ème} Edition, Alger, 2007, P 346.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري ربعي قائم على صادرات قطاع المحروقات، أما بالنسبة للهيكمل السلعي للواردات فيتمثل في الأغذية والسلع الاستهلاكية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور الهيكمل السلعي للصادرات والواردات في الجزائر. الوحدة: (%)

المهيكل السلعي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صادرات خارج المحروقات	2,7	2,9	3,2	1,9	2,1	1,6	2,1	1,6	1,8	1,7	1,7	1,7
الواردات من الأغذية والسلع الاستهلاكية	44,9	39,5	35,1	33,7	4,33	31,7	31	31,2	30,5	30,4	25,2	31,5
الواردات من السلع الصناعية	29,7	34,7	34,5	34,9	37,2	40,1	38,8	35,5	37,7	37,8	7,41	38

* بالنسبة للسطر الأول تم حسابه نسبة إلى إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للسطرين الأخيرين فتم حسابهما نسبة إلى إجمالي الواردات.

المصدر:

IMF. Ageria : Statistical Appendix, Report N° : 06//102, Washington DC, March 2006, P 33.

IMF. Ageria : Statistical Appendix, Report N° : 11//40, Washington DC, February 2011, P 33.

IMF. Ageria : Statistical Appendix, Report N° : 11//40, Washington DC, February 2013, P 23.

2-3 آثار التضخم على تدفق رؤوس الأموال الخارجية:

التضخم يعبر عن عدم الثقة والخوف من الوقوع في الخسائر، وهكذا فالتضخم الموجود في الجزائر قد أعاق تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى الجزائر، لكن خلال الفترة 2001-2005، نلاحظ أن معدل التضخم قد انخفض، وتم عقد عدة اتفاقيات شراكة، لدفع عجلة النمو وترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الخاتمة :

لقد كانت وما زالت ظاهرة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية خطيرة على الاقتصاد الجزائري، لذا حاولنا اسقاط التحليلات النظرية حول الظاهرة المدروسة على حالة الاقتصاد الجزائري، والبحث في تفسير الضغوط التضخمية من خلال التفاعلات المتبادلة للمتغيرات التي تحدث في مستويات المتغيرات الكلية.

حيث تطرقنا في المحور الأول إلى تطور الأسعار في الجزائر، وتوصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري مر بثلاثة مراحل، مرحلة الاقتصاد الموجه حيث كانت الأسعار فيه تحدد وتخضع للرقابة عن طريق جهاز التخطيط، مرحلة اقتصاد السوق وخلالها تم تحرير ورفع الدولة لدعم الأسعار لتحديد أسعار السلع والخدمات بناء على الطلب والعرض، أما المرحلة الثالثة الممتدة منذ بداية الألفية الجديدة إلى 2012، فتميزت عن سابقتها بالتوجه نحو البناء والتشييد البنى التحتية التي افتقرت إليها الجزائر بشكل كبير.

ويرجع السبب في ارتفاع في معدلات التضخم بالجزائر إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، الزيادة في التكاليف الإنتاجية، التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية، النمو الديموغرافي الكبير، ارتفاع حجم المديونية الخارجية واختلال ميزان المدفوعات، انتقال التضخم العالمي إلى الاقتصاد الجزائري (التضخم المستورد)، ثم سعر الصرف ودوره في تخفيض قيمة الدينار.

هذه المعدلات المرتفعة للتضخم أثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري وعلى مستوى معيشة الأفراد، فنجد أن هذه الظاهرة أدت إلى ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الادخار وتقليص حجم الاستثمار وكذا حدوث اختلالات في الاقتصاد الوطني ساهمت في تدهور القدرة الشرائية وارتفاع معدل البطالة. كما أن لها انعكاسات على المجتمع الجزائري، حيث أدت إلى إحداث تفاوت كبير في إعادة توزيع الدخل ما بين الفئات الجزائرية، وظهور بذلك الطبقة، كما أن المعدلات المرتفعة للتضخم أثرت كثيرا على المستوى المعيشي للأفراد حيث تسببت في زيادة

الدخل الحقيقي بعض الفئات على حساب الفئات الضعيفة ذوي المنح والأجور. وتفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات واتساع نمط الاستهلاك التفاخري، وهجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج.

توصيات البحث:

- الاقتراحات والتوصيات التي نعتبرها في اعتقادنا جد مهمة للحد من سلبيات وآثار ظاهرة التضخم ويمكن حصرها فيما يلي:
- 1- العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي، وضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق استقرار الأسعار.
 - 2- ضرورة تشجيع وتحفيز كل انواع الاستثمار الأجنبي عبر مشاريع الشراكة للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص.
 - 3- الاستمرار في وضع سياسة مالية تستهدف الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق القضاء على العجزات في الميزانية العامة للدولة عن طريق:

- ترشيد النفقات العامة بنوعيتها بهدف تقليص عجز الموازنة مع مراعاة الجانب الاجتماعي في ذلك.
- إصدار التشريعات الضريبية التي تساهم في توسيع نطاق فرض الضريبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي والعمل على رفع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- الاعتماد على وسائل التمويل الحقيقية الادخارية وخاصة الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية والتخلي عن تمويل عجز الميزانية عن طريق الاصدار النقدي.
- تشجيع القطاع الخاص وخاصة المجال الزراعي، وذلك بمنح تسهيلات للمستثمرين بإعطائهم قروض طويلة ومتوسطة الأجل وبفوائد منخفضة، من أجل الرفع من مستوى الإنتاج (العرض) وتغطية حجم الطلب الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

قائمة المراجع:

- 01 بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 2008/41.
- 02 بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 03 خالد الهادي، المرأة الكاشفة ل صندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 04 دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 2012/18، L'ENSSEA.
- 05 ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء ربيع 2013.
- 06 كمال بن موسى وعبد الرحمان بن ساعد، الأزمة العالمية الراهنة وتداعيتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الاحصاء التطبيقي، العدد 2011/15، L'ENSSEA، ص 89.
- 07 مبتول عبد الرحمن، استمرار الأزمة المالية العالمية سيلحق أضرارا بالاقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الشروق اليومي حول "الأزمة المالية العالمية"، 5 أكتوبر 2008، تاريخ الاطلاع: 2014/06/28 على الموقع: <Http://www.echoroukoutline.com/ara/economie/26871.html>
- 08 مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

09 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الاسكندرية، الدار الجامعية، 1990، ص 93.

- 10 Bali Hamid, Inflation et mal- développement en Algérie, OPU, 1993.
- 11 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2011, Mai 2012.
- 12 Banque d'Algérie, Rapport 2012 Evolution économique et monétaire en Algérie.
- 13 BENACHENHOU Mourad, « Inflation, dévaluation, marginalisation », Dar-Echierifa, Alger, 1993.
- 14 Mourad Benachenhou, Planification et développement en Algérie : OPU, Alger, 1982, p 12.
- 15 Berger Pierre, la Monnaie et ses mécanisme (Alger : Edition Bouchene, 1993).
- 16 Bouzidi abdelmajid, les années 90 de l'économie algérienne, ENAG éditions, Alger, 1995.
- 17 Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2002.
- 18 Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2006.
- 19 Michel Bialés, Jean-Louis Rivaud, l'essentiel sur l'économie, BERTI Edition 4^{ème} Edition, Alger, 2007.
- 20 Vialles, Radolphe, Savoir investir en bourse avec internet, 2^{ème} édition, Vuibert, Paris, 2005, P 101-102.
- 21 World Bank, The democratic and popular republic of Algeria country economic memorandum : The transition to a Market Economic, Report N° : 12048-AI, 25 may 1994, table 1.3, 1.6, 1.7.
- 22 Historical consumer Price Indices for Baseline countries/ Regions (in percent) 1969/2013, International Financial Statistics, International Monetary fund and ERS Baseline Regional Aggregations. Updated : 12/08/2013.
- 23 IMF. Ageria : Statistical Appendix, Report N° : 06//102, Washington DC, March 2006.
- 24 IMF. Ageria : Statistical Appendix, Report N° : 11//40, Washington DC, February 2011.
- 25 IMF. Ageria : Statistical Appendix, Report N° : 11//40, Washington DC, February 2013.